الفصل الثالث: تمكين المرأة والتنمية

من المواضيع التي راج تناولها في الأوساط الأكاديمية في السنوات الأخيرة موضوع المرأة، فقد عقدت العديد من الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية التي تتناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل، ولعل الاهتمام بهذا النوع من القضايا، برجع إلى أن المرأة تحتل مكانة مهمة في العملية التنموية، لأنها تشكل نصف الطاقة الإنتاجية للمجتمع، لهذا أكد العديد من الخبراء والباحثين أن الاستثمار في هذه الإمكانات عند المرأة ستشكل دعامة أسياسية في بناء مجتمع قوي ومتماسك، لهذا تسعي حكومات دول العالم لسن القوانين ورسم السياسيات لترقية مكانة المرأة والرفع من شانها في المجتمع، وكذلك مناقشة اهم التحديات والمشاكل التي تواجهها من خلال تخصيص حقيبة وزراية لهذا الشأن، ولعل أبرز التحديات التي توجهها حاليا هو ضعف تواجدها في صنع القرار السياسي

وفي الحياة السياسية بشكل عام، ولعل هذا الأمر من شانه أن يؤثر على أدورها التنموية الأخرى، على اعتبار أن هناك ارتباط وثيق بين مشاركة السياسية للمرأة والعملية التنموية.

المبحث الأول: قراءة في محددات العلاقة بين التمكين اللمرأة والتنمية

تعتبر التنمية الشاملة مطلبا أساسيا لكل المجتمعات المعاصرة، لما تمثله من مقياس لمدى تقدم هذه المجتمعات، لذلك نالت حظا من الاهتمام في حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال، وأصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تحقيق التنمية الشاملة جزءا أساسيا في عملية التنمية ذاتها، ذلك أن المرأة وفقا للمقولة تشكل نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية، ومن اللازم أن تساهم في العلمية التنموية على قدم المساواة مع الرجل، وأكثر من ذلك فقد أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطا ارتباطا وثيقا بمدى تقدم المرأة وقدرتها على المشاركة في التنمية بجميع جوانبها[1]، لهذا جاء في أحد الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة سنة 2000، والتي حددت بوضوح أهمية تنمية المرأة في الهدف الثالث الذي ينص على " تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"[2]، كما تم اعتماد قرار بالإجماع في مجلس الأمن الدولي رقم 1325 المتعلق بالمرأة والسلام والأمن في أكتوبر 2000، الذي حث فيه كل عضو في الأمم المتحدة على ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في كافة مستويات صنع القرار في جميع المجالات عامة وحل النزاعات وبناء السلام خاصة[3]، ومع ذلك اعتبر العديد من النشطاء أن مجرد النص على حقوقها في المواثيق والقوانين لا يكفي، وطرحت العديد من التساؤلات بهذا الصدد:[4]

ما هي أهم الاستراتجيات الواجب إتباعها للاستثمار في المرأة؟ وما هي القيود الحالية التي تحول دون الاستغلال الأمثل للإمكانات الكاملة للمرأة في عمليات التنمية؟ وما هي مجالات التدخل ذات الأولوية اللازمة لتجاوز هذه القيود ؟ .

تعتبر مشاركة المرأة في الحياة السياسية، جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة، لهذا يعتبر العديد من الخبراء أن هناك تأثير كبير للمشاركة السياسية للمرأة على أدوارها التنموية الأخرى، وذلك يتجلي من خلال النقاط التالية:[5].

– **تنمية الذات:** وهو نوع من التنمية التي تتعلق باكتساب المعارف وتنمية المهارات والقدرات الشخصية ومنها التنمية التعليمية، وكافة المهارات والقدرات المكتسبة في شتى المجالات، لهذا فإن وجود مشاركة سياسية واسعة ومتاحة للمرأة سينتج نماذج سياسية نسوية ناجحة، وهو ما سيكون من الحوافز المشجعة للمرأة لتنمية ذاتها وقدراتها ومهارتها، فهو يساعد في إيجاد مناخات مناسبة لتعليم المرأة وتأهليها.

– **تنمية الأسرة:** هذا المستوى من التنمية له أهمية بالغة، فهو يختص بتنمية الأسرة وأفرادها التي هي أساس بناء المجتمعات والأوطان، وفيه يتساوى دور المرأة والرجل ويشتركان فيه بقوة، وبالتالي فإنه من المهم أن تكون رائدة التنمية الأولى في الأسرة وهي الأم ذات مهارات وكفاءة وعلم، ولا يتأتى هذا ما لم تتوفر أجواء عامة في البلدان والمجتمعات تتيح للمرأة الحصول على احتياجاتها التعليمية والمهارية، لهذا فإن الإقصاء السياسي للمرأة سينتج مجتمعا خاليا من أي نماذج نسوية قيادية تنجح في المجتمع، وهو ما يوسع ثقافة الإقصاء لدى الرجل فيحجمون عن المبادرة بمنح نسائهم مساحات مشاركة أوسع، بينما لو أن المجتمع لا يمارس الإقصاء السياسي على المرأة وتظهر فيه قيادات نسوية ناجحة وقدوة، فذلك بلا شك سوف يؤثر في ثقافة الرجال ويجعلهم يقتنعون بمنح نسائهم مساحات مشاركة أكبر .

– **تنمية البيئة المحلية المحيطة:** بالنسبة للمهام التنموية في هذا المستوى، فإنها مصبوغة بالصبغة السياسية على مستوى مصغر، فإنه لا تخلوا التوعية والإرشاد من إبداء الرأي، والدفاع عن حقوق معينة، والاعتراض على سلبيات وممارسات قد تكون خاطئة والدعوة إلى الفضائل وإلى الأمور الإيجابية في حياة الناس، وهي صور بسيطة للممارسة السياسية في صورها الكبرى على مستوى الحكومات، فإذا ما أزيحت المرأة عن هذه المهام في هذا المحيط فإن اختلالا سيحدث فجوات ستظهر بسبب غياب نصف مكونات المجتمع المحلي، وستتجه أمور تقديم خدمات التوعية ومهام الإدارة

لطرف واحد وهم الرجال، وإن لم تكون في بادئ الأمر كلية فإنه من المؤكد بعد مرور أزمان ستصل إلى ذلك، وكذلك فيما يتعلق بالمهام القيادية في المجتمعات المحلية المصغرة.

– **تنمية الأوطان:** وفي هذا المستوى، تتعدد المجالات التنموية التي تتعلق بالمرأة والرجل، فهناك التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها من أنواع التنمية، وتعاني المرأة هنا من إقصاء كبير في الجوانب التنموية المتعددة، فأغلب المهام التنموية يقوم بها الرجل وتشترك النساء في مساحة ضيقة، وذلك أنه سيدفع تدريجيا نحو توسيع وتعزيز ثقافات منع المرأة من أي مشاركة خارج إطار الأسرة، وعكس ذلك إذا تواجدت المرأة في مواقع صنع القرار وأتيح لها المشاركة في أدوار قيادية وإدارية وخدمية، فإن رموزا وعينات ناجحة منهن سوف تعكس انطباعا إيجابيا لدى المجتمع تجاه دور وقدرة المرأة.

ونذكر من تجارب العالم، دور النساء السياسيات في التنمية، والتي يعتبرن شخصيات معارضة مهمة، ففي جنوب أفريقيا مثلا تقف النساء بين الزعماء البارزين المناهضين للتميز العنصري خلال فترة الفصل العنصري ابارتايد، كما يساعدن في قيادة الجهد الجديد الذي ترعاه الحكومة لوضع للمرأة للفترة التالية للتميز، وفي إيران الإسلامية لعبت المرأة دورا بارزا وحاسما في تحديد النتائج الانتخابية وفي الوصول إلى مواقع سياسية حساسة، رغم الحكومة التقليدية التي تصفهن بأنهن عاجزات، وعلى الصعيد الاقتصادي وثيق الصلة بالسياسة، كان التبني الواسع لانتشار الإصلاحات المتجهة نحو السوق والتي تصاحبها غالبا سياسات تقشف دافعا للنساء لتنظيم صفوفهن ضد ارتفاع الأسعار وفقدان الرعاية الصحية والخدمات العامة الأخرى، حيث أوجدت النساء مطابخ مجتمعة في تشيلي والبيرو للمساعدة في إطعام مجتمعهن، إلى جانب برامج أخرى على نطاق جنيف لمساعدة الذات(6).

وانطلاقا من أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية وانعكاساتها على أدورها التنموية الاخري، ناقش مجموعة من الخبراء والنشطاء والمفكرين، في أديس بابا، موضوع تمكين المرأة ودروها في التنمية السياسية، الذي صدر في شكل تقرير، وخلص أنه يجب ضمان فرص متساوية للمرأة

ومشاركتها الكاملة في ما يلي: هياكل السلطة، القيادة السياسية، التمثيل السياسي، صنع القرار، القيادة السياسية، المساءلة السياسية[7].

من خلال ما سبق يمكن الاستنتاج ان هناك علاقة وطيدة بين مكانة المرأة في الحياة السياسية، وبقية أدورها التنموية، فمشاركة المرأة في صنع القرار السياسي من شانه ترسيخ ثقافة تساعد على مساهمة المرأة في إدارة الشؤون العامة، وتفعيل دورها في جميع القطاعات، وكشريك وحارس للقيم الديمقراطية، خاصة وأن إتاحة الفرصة للمرأة أصبح اليوم أحد مؤشرات التنمية والحكم الجيد.

المبحث الثاني : معوقات تفعيل دور المرأة في المجتمع.

إن مشاركة المرأة في العملية السياسية عامة والعملية الديمقراطية خاصة، أصبح جزء لا يتجزأ من الخطاب المعاصر في التنمية والحكم لراشد، لهذا بذلت العديد المجهدات من طرف المنظمات الدولية الرسمية والغير رسمية، لتكريس حقها في الحياة السياسية، وتفعيل دورها التنموي في هذا المجال[8]، إلا ان العديد من الدراسات تشير إلى إن دورها في الحياة السياسية، لم يصل إلى المستوي المطلوب وذلك راجع إلى جملة من المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك، ولعل أبرزها ما يلي:

– **ضعف الدعم الحزبي للمرأة:** إن تضييق الأحزاب السياسي على المرأة وتهميش دورها في العمل السياسي لن يؤدي بها إلى الممارسة غير الفعلية في العملية السياسية وعدم المساهمة في القرار السياسي، لهذا حثت جمعية الأمم المتحدة جميع الدول، على إزالة كل العقبات أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وصرح الناطق الرسمي " نشجع بقوة الأحزاب السياسية لإزالة كل الحواجز التي تميز مباشرة أو غير مباشرة ضد مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتطوير قدرتها على تحليل القضايا من منظور الاجتماعي، واعتماد سياسات لتعزيز قدرة المرأة على المشاركة الكاملة في جميع مستويات صنع القرار داخل تلك الأحزاب السياسية.[9]

– الفجوة بين النص القانوني والتطبيق في التشريعات المتعلقة بالمرأة: على الرغم مما نصت عليه المواثيق الدولية المتعلقة بضمان حقوق المرأة سياسي، والتي تجسدت في أغلب التشريعات الدول، إلا

أن تمثيلها على المستوى الحكومي بقي ضعيفا على أرض الواقع في العديد من الدول، خاصة منها دول الجنوب[10].

– **حرمان النساء من التعليم:** هناك علاقة وطيدة بين مستويات تعليم المرأة وتمثيلها في الحياة السياسية، فحرمان النساء من حقها في التعليم سينعكس سلبا على دورها التنموي في الحياة السياسية، وتمثيلها في الشأن السياسي، لهذا توجهت العديد من الدول في السنوات الأخيرة، للاعتماد على برامج محو الأمية لتجاوز هذه المشكلة[11] .

– **العقبات الاقتصادية:** حيث يلعب الجانب الاقتصادي، دورا في محدودية مشاركة المرأة في العملية السياسية، حيث تؤثر التحولات الاقتصادية في المجتمع، على المرأة بصور أكبر من الرجل، فالمرأة في المجتمعات المتخلفة لا تتمتع باستقلالية اقتصادية، لذا فإن الفقر والانشغال بمطالب الحياة اليومية، يمثلان أهم العوائق الاقتصادية التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل العام[12].

– **العنف السياسي:** من بين الأسباب التي ساهمت بشكل كبير في تدني مستوي مشاركة في المرأة في العمل السياسي، خاصة انه في ظل العنف السياسي يتعرض النشطاء السياسيين للقتل والتهديد، سواء كان هذا العنف رسمي (من طرف الدولة) او غير الرسمي (من طرف مجموعات أو أفراد)[13] .

– **غياب الآليات والبرامج الواضحة:** حيث لم تهتم التنظيمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام، في غمرة انشغالها بوضع المطالبة بتحسين الوضعية السياسية للمرأة على لائحة أولوياتها مع غياب المبادرة النسائية للمشاركة السياسية لتخوفها من ممارسة مهام متصلة بالسلطات لعدم معرفتها بآليات هذه السلطات بالإضافة إلى عدم مقدرة المرأة على مواجهة المتطلبات المالية لخوض الانتخابات . يضاف إلى هذا ضعف مشاركة المرأة في السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية في الدولة[14]

– **الممارسة الثقافية:** هو عامل آخر ضد مشاركة المرأة في الحياة السياسية، فالعديد من المجتمعات تمنع أو تحرم مشاركة المرأة في الحياة السياسية لأسباب ثقافية أو دينية أو مرتبطة بتقاليد المجتمع[15].

يمكن الاستخلاص أن دور المرأة في الحياة السياسية، تعترضها مجموعة من العوائق تمنع من تفعيل دورها في التنمية السياسية ولعل أبرزها غياب الآليات والبرامج الواضحة تدعم مشاركة المرأة سياسيا والثقافة السياسة السائدة في الأوساط الاجتماعية والسياسية التي ترفض فكرة تقلد المرأة للمناصب العامة، وتضيق الأحزاب السياسية على دور المرأة السياسية، بالإضافة إلى عوائق ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية تحد من التطبيق الفعلي للإطار التشريعي المتعلق بمشاركة المرأة في العمل السياسي.

المبحث الثالث: آليات تعزيز دور المرأة في الحياة المدنية

تعددت آليات تفعيل دور المرأة في التنمية السياسية، وهي آليات قانونية وسياسية واجتماعية:

أولا: آليات قانونية

يجب إعداد وسن التشريعات، التي تهتم بقضايا التمييز الايجابي للمرأة، وأن تضمن لها هذه التشريعات، حداً أدنى من التمثيل في البرلمان [والمجالس المنتخبة بصفة عامة]، وألا تكون هذه التشريعات مؤقتة بفترة زمنية معينة، بحجة إعطاء الفرصة لتمكين المرأة، ومساعدتها في الاندماج في الحياة السياسية، ثم بعد ذلك يكون شأنها كشأن غيرها، دون ضمان حدود دنيا لتمثيلها في المجالس المنتخبة، لأن المرأة تحتاج إلى وضع الضمانات التشريعية التي تساعد على تمكينها، وتمثيلها في الحياة السياسية، بصفة دائمة، ليس لعدم قدرتها على منافسة الرجل، ولكن لوجود عادات، وتقاليد، وموروثات خاطئة، التي لن تزول بسهولة في المجتمع[16].

ومن بين أهم التشريعات هي المتعلقة بتفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية، والتي تظهر خاصة في نص تشريعات تكرس وترفع من حصة المرأة في المجالس المنتخبة، بما يعرف بنظام الكوتا النسائية.

والكوتا هي تخصيص عدد من المقاعد داخل الهيئات النيابية، كما هو الحال في الكوتا النسائية لتحقيق التمثيل الأنسب لهذه الفئة للتعبير عن مصالحها وأرائها داخل المجالس النيابية. والكوتا النسائية تجعلنا نتحدث عن الخصائص التالية:[17]

-لا يوجد تمييز في نظام الكوتا، حيث انه يحدد للنساء عدد المقاعد التي كنا يشغلنها لولا العوائق الاجتماعية.

-النساء كمواطنات في الدولة لا بد أن يكون لهن تمثيل متوازي مع نسبتهم في المجتمع.

-الحياة السياسية في حاجة إلى الخبرات النسوية التي تساعد على تنمية المجتمع من خلال رفعها لمشاكل واحتياجات نصف المجتمع المكون من النساء.

-النساء مؤهلات لتولي مناصب قيادية ومقاعد في المجالس النيابية مثلهم مثل الرجال، إلا أن مؤهلاتهم تخفض وتقلل في ظل حياة سياسية يسيطر عليها الرجال، الذين يشيعون انحطاط قدرات المرأة.

-الكوتا ليست انتقاصا من حقوق الناخبين، حيث أن اختيار المرشحين ليس من شان الناخبين بل هو من اختيار الأحزاب تدعمه شعبية جماهيرية من الناخبين للمرشح وهو ما قد يتوافر للرجل والمرأة.

ونظام الكوتا للنساء لا يقتصر على المجالس المنتخبة فقط بل يشمل كذلك المناصب الإدارية والسياسية المعينة أو عن طريق مسابقات التوظيف.

ثانيا: آليات سياسية

يجب على السلطة التنفيذية في أي دولة، أن تُتيح للمرأة فرص المشاركة في الحياة العامة بشكل عام، وفي الحياة السياسية بشكل خاص، بما يحقق تعزيز دورها في المساهمة في الشأن العام، من خلال المشروعات بقوانين التي تقدمها الحكومات إلى البرلمان، والتي يجب أن تضمن حداً أدنى لتمثيل المرأة في الحياة السياسية، ومن خلال تقليدها المناصب العامة القيادية، نظرا لقدرتها على العطاء باقتدار لصالح الوطن. وينبغي ألا يكون اهتمام الحكومات بالمرأة حبيس الدراسات النظرية فقط، بل يجب أن يدل الواقع دلالة قاطعة على قيام هذه الحكومات، بتمكين المرأة بالفعل، وإعطائها حقها، في المشاركة في صنع القرار، وعدم استبعادها من المشهد العام[18]، وبمعنى آخر تقديم الحكومة سياسات عامة لتطوير مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية[19].

تعددت الآليات السياسية، بحيث نذكر منها الآتي:

1-التنشئة السياسية: وهي عملية تعلم الفرد لمعايير اجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة[كالأحزاب السياسية والإعلام والمؤسسات التعليمية والمؤسسات الدينية...الخ]، والتي تسهم في زيادة قدرته على أن يتعايش معها سلوكيا. وهي أيضا العملية التي يستطيع من خلالها الفرد اتجاهات وقيما سياسية، تمكنه من تأدية فعاليات اجتماعية معينة. فقد تقوم التنشئة بنقل القيم السابقة إلى الأجيال في الحاضر والمستقبل، وقد تستحدث قيم جديدة، وهذا ما يؤثر بدرجة كبيرة في السلوك السياسي لأفراد المجتمع[20]

ويظهر هنا دور التنشئة السياسية في تعزيز دور المرأة في التنمية السياسية من خلال الدور الذي تلعبه أدوات التنشئة السياسية في نشر ثقافة وقيم تحث على ضرورة الاهتمام بالمرأة، وفتح مجال واسع لها في الممارسة السياسية، لأنها عنصر فعال إلى جانب الرجل في تحقيق التنمية السياسية المطلوبة، والتخلي عن القيم المقيدة لحرية المرأة السياسية.

2-**المشاركة السياسية:** هي عملية يمارسها الأفراد بهدف التأثير في قرارات القائمين على السلطة السياسية، وهي أيضا عملية مساندة أو معارضة لقيم سياسية معينة[21]

- وحسب السيد عبد المطلب غانم هي درجات تتمثل في: تقلد منصب سياسي، السعي نحو منصب سياسي، العضوية الايجابية أو السلبية في تنظيم سياسي، المشاركة في الاجتماعات السياسية والمظاهرات والتصويت، والاهتمام العام بالسياسة. كما يقصد بالمشاركة السياسية إشراك جميع أفراد المجتمع في الحياة السياسية بغض النظر عن انتماءاتهم الاثنية والعرقية [وجنسهم ذكور أم إناث]، وتمكينهم من لعب دور واضح في العملية السياسية، فهي تعبير حقيقي عن وجود ديمقراطية داخل الدولة[22]

ويتجلى دور المشاركة السياسية في تفعيل دور المرأة في التنمية السياسية من خلال تقديم السلطة السياسية الحاكمة كل التسهيلات القانونية والإدارية والسياسية للمرأة في المشاركة في العملية السياسية، ومن بين أهم هذه الآليات حقها في الانتخاب والترشح في الانتخابات (المحلية، التشريعية، الرئاسية)، بالاضافة إلى حقها في تعيينها في المناصب السامية في الدولة، كما يفتح لها المجال في الانضمام وتأسيس الجمعيات والنقابات والأحزاب، لتستطيع من خلال هذه المؤسسات غير الرسمية المساهمة في التنمية السياسية من جهة، والمطالبة بحقوقها وطرح أفكارها من جهة أخرى.

3-**وسائل الإعلام:** تلعب وسائل الإعلام دور هام في عملية التنشئة السياسية والاجتماعية[23]

أما وسائل الإعلام فيكمن دورها في بث حصص وبرامج تثقيفية لأفراد الشعب، تدور حول الدور الفعال للمرأة في تنمية المجتمع سياسيا، كعرض أمثلة حية عن نساء تولت مناصب سياسية عليا في الدولة، بحيث أدت دورها بشكل جيد.

4-**الأحزاب السياسية:** هو الصيغة المعاصرة للتنظيم السياسي، واحد البنى المحورية الأساسية التي تحتل موقعا فريدا ومميزا في سياق النسق السياسي للمجتمع، بحيث يمارس وظائف وادوار عديدة هامة بالنسبة للحياة السياسية، وفي مختلف مراحل وعمليات التنمية أيضا[24]

على الأحزاب السياسية تبني سياسات تشجع النساء في الانخراط فيها، وتمكنها من تقلد مناصب قيادية، وكذلك جعلها في المراتب الأولى في قوائم مرشحيها[25]

بالإضافة إلى إعطائهم حرية واسعة في ممارسة نشاطاتهم المتعلقة بالحزب، بمعنى وجود ديمقراطية، بالإضافة إلى قيام الناطقين باسم أحزابهم بتشجيع النساء على ممارسة السياسة، وتوعية أفراد الشعب بمدى أهمية دور المرأة في الحياة السياسية.

وايضا من خلال برامج المنظمات الحكومية والغير الحكومية ويوضح الجدول التالي حالة الجزائر

الرقم	اسم الهيئة	اسم البرنامج
.1	مجلس الأمة	▪ تقوية مهارات النساء في مجلس الأمة.
.2	المجلس الشعبي الوطني	▪ توفير آليات للمشاركة النسوية الفعالة في البرلمان.
.3	وزارة الأسرة وقضايا المرأة	▪ إستراتيجية إدماج النوع الإجتماعي في التنمية. ▪ الترقية المدنية للمرأة. ▪ محاربة العنف ضد النساء. ▪ الإندماج الإجتماعي للمرأة الريفية. ▪ ترقية مكانة المرأة داخل الأسرة.
.4	وزارة الشغيل والتضامن الوطني	▪ مشروع الإعانات الإتفاقية. ▪ مشروع التوظيف التعاقدي. ▪ نشاطات ذات مصالح عامة. ▪ مشروع القرض المصغرANSEJ.
.5	وزارة الثقافة	▪ من أجل ترقية المرأة.
.6	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	▪ مشروع النهوض بالمرأة الريفية.
.7	قصر الثقافة	▪ تدعيم الإنتاج الثقافي الموجه للمرأة.

المصدر: معوق فتيحة، مرجع سبق ذكره، **ص 28**

ثالثا: آليات اجتماعية

وهنا يقع علينا، وخاصة الذكور، مسئولية مجتمعية مهمة لدرجة كبيرة، حيث يجب الاعتراف بدور المرأة الرائد في العمل التنموي بصفة عامة، وفي الحياة السياسية بصفة خاصة، وأن نعمل على ترك العادات، والموروثات الخاطئة جانبا، بهدف توسيع دائرة المشاركة السياسية بين كافة فئات المجتمع، وأن يكون للرجال والسيدات مكانا مهما في هذه الدائرة، لتبادل الرؤى، والأفكار، التي تخدم قضايا الحقوق والحريات، والمصلحة العامة للوطن. أخص بالذكر في هذا الإطار منظمات المجتمع المدني، التي ينبغي عليها أن تلعب دورا حقيقيا، وملموسا، بعيدا عن مجرد التوثيق بالصور، والمستندات، لإرضاء بعض الهيئات الدولية، والحصول على الدعم المالي منها، ليستفيد به قلة،

بغض النظر عن تحقيق مصالح الشعوب. ولن يكون دور هذه المنظمات ملموساً، وعملياً، إلا من خلال حملات التوعية المستمرة، وخاصة للرجال، بأن يؤمنوا بدور المرأة، وألا يتم حصر دورها في النطاق الأسري، وأن التاريخ يشهد بجدارة المرأة، ومكانتها، وقدرتها، على القيادة، والعطاء المستمر[26]وبمعنى اشمل ضرورة وجود تحول اجتماعي أكثر اتساعا وشمولية لتفعيل مشاركة المرأة في العمل السياسي والمجتمع المدني[27]

كما اقترحت الباحثة " Christiana O.Ogbogu مجموعة من الاستراتيجيات التي يجب على المرأة أن تتبناها لكسر ذلك الحجاز الذي يمنعها من أن تلعب دور محوري في العملية السياسية:[28]

- على المرأة في الأحزاب السياسية بناء شبكة العلاقات الاجتماعية مع مختلف الأطراف.
- تعبئة النساء وبناء جدول أعمال، من شانه تغيير المنظومة السائدة لصالح المرأة.
-العمل على تكثيف الحملات للتوعية والمساواة بين الجنسين .
- تنظيم برامج توعية، تعمل على تشجيع النساء في الانخراط في العمل الحكومي.

لا يستطيع المجتمع تعزيز دور المرأة في التنمية السياسية إلا من خلال التخلي عن بعض القيود التي تفرضها العادات والتقاليد، بالإضافة إلى الدور الذي تقدمه بعض مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالمؤسسة الدينية (المسجد) والمؤسسات التعليمية والأسرة، والمتمثل في نشر الوعي والمتعلق بأهمية المرأة في الحياة السياسية، وضرورة تغيير نظرة المجتمع التقليدية حول انحصار دور المرأة بالدرجة الأولى في العمل المنزلي إلى قدرتها على أداء ادوار سياسية هامة، لان المجتمعات تعيش عصر يتساوى فيه الذكور والإناث في أغلبية الوظائف والمهام، وكذا في الكثير من الحقوق

والواجبات التي يحددها القانون المدني. فهذا التوجه العالمي مفروض على المجتمع وفوق طاقته، ولا بد له من تبنيه بالشكل المكيف مع قيمه الموروثة.

قائمة الهوامش والمراجع:

(1)– العرادي علي عبد الله، دور المرأة في التنمية : تجربة مملكة البحرين، **ورقة بحثية مقدمة لصالح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المنعقد في الدوحة** 21، 26 أبريل 2012، ص2.

(2)- Rowaida Al Maaitah and others, "Arab Women and political Development", **Journal of International Women's Studies**, vol 12, Issue3, 2011, p 8.

(3)- Ashild Falch, Women's **Political Participation and influence in Post-conflivt burundi and Nepal**, Norway : Peace Research Institute Oslo, 2010, p 1 .

(4)- Sarah Bradshaw, Joshua Castellino, **Women's role in economic development Overcoming the constraints**, UN: Sustainable development, May 2013 , p2

(5)– خالد حمود العزب، **المشاركة السياسية للمرأة: رؤية شرعية وتنموية**، مؤسسة التنوير للتنمية الاجتماعية، د. م. ن: ، 2012، ط1، ص ص 85–92.

(6)– ربابعة غازي،" دور المرأة في المشاركة السياسية"، **مجلة المفكر**، العدد الخامس، 2010، ص 178.

(7) - United Nations Division for the Advancement of women, Equal Participation of women and Men in decision-making processes with particular Emphasis on political participation and leadership, **Report of the Expert Group Meting**, Addis-Ababa, Ethiopia, 24-27 October 2005; p 6,7.

(8) - Christiana O.Ogbogu,"The role of Women in Politics in the Sustenance of Democracy in Nigeria", **International Journal of Business and Social Science**, Vol3, NO 18, Special Isuue, 2012, p182.

(9)- Laura Nichols and Valon Kurhasani , **Kosovo: Overcoming Barriers to Women's Political Participation**, USA: The National Democratic Institute, 2015, p 5.

(10)– عباس عمار، "توسيع حظوظ المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة أو تحقيق المساواة عن طريق التمييز الإيجابي"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد10، 2013، ص 89.

(11) - Anne Marie Goetz, **Women's education and political participation**, UN: education for Global Monitoring Report, 2003, p2.

(12)– بيبرس إيمان، **المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي**، مصر: جمعية نهوض وتنمية المرأة، (ب،س،ن)، ص 24.

(13) - Mohammed Abubakar, Zaid BnAhmad," women and political participation: Toward Attainment of 35 Affirmative Action and Obstacles to the Women Participation in Nigerian Politics and Decision Making Process", **Journal of Research in Humanities and Social Science**, Vol2, Issue 9, 2014, p 69.

(14)- العزاوي وصال نجيب، **المرأة العربية والتغيير السياسي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص22.

(15) - Mohammed Abubakar, Zaid BnAhmad, op.cit, p69.

(16)- غريب شحاتة، **رأي حول دور المرأة في الحياة السياسية**، تاريخ الاطلاع 2017/02/12، من الموقع الالكتروني: http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/12/04/opinion-arab-woman

(17)- إيمان بيبرس، مرجع سبق ذكره، ص ص 26، 27

(18)- غريب شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 3.

(19)- هيفاء نجيب مهودر، "دور عمل المرأة في العمل السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة الخليج العربي**، المجلد 41، العدد (1-2) ، 2013، ص 02.

(20)- فيصل غازي، **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**، بغداد: د د ن، 1993، ص 107.

(21)- حياة قزادري، "التنمية السياسية: المفهوم..المشكلات والمقومات والآليات"، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 04، جامعة الجزائر 03، الجزائر، جوان 2015، ص 239.

(22)- المرجع نفسه، ص ص 239، 241.

(23)- المرجع نفسه، ص 246.

(24)- حياة قزادري، مرجع سبق ذكره، ص 250.

(25)- نعيمة سمينة، دور المراة المغاربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بانظمة الحكم (نماذج: الجزائر، تونس، المغرب)، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011/2010، ص 80.

(26)-غريب شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 4.

(27)-هيفاء نجيب مهودر، مرجع سبق ذكره، ص 02.

(28) - Christiana O.Ogbogu, p 190